مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثامنة والخمسون

الجلسة **٤٧٥٠**

الثلاثاء، ٦ أيار/مايو ٢٠٠٣، الساعة ٠٠/١٠

نيويورك

الرئيس: السيد أكرم .... (باكستان)

الأعضاء:
الاتحاد الروسي .... السيد كنوزين
إسبانيا .... السيدة منديس
ألمانيا .... السيد بلوغر
أنغولا .... السيد غسبار مارتنس
بلغاريا .... السيد ريتشيف
الجمهورية العربية السورية .... السيد وهبه
شيلي .... السيد بلديس
الصين .... السيد جانغ يشان
غينيا .... السيد بوبكر ديالو
فرنسا .... السيد دلا سابليير
الكاميرون .... السيد بنوم
المكسيك .... السيد أغيلار – سنسر
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية .... السير جيريمي غرينستوك
الولايات المتحدة الأمريكية .... السيد نغروبونتي

جدول الأعمال

الحالة في أفغانستان

03-34655 (A)
0334655

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في أفغانستان

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل أفغانستان يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة، أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في المناقشة، من دون حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد فرهادي (أفغانستان) المقعد المخصص له على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن المجلس يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد الأخضر الإبراهيمي، الممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان.

أدعو السيد الإبراهيمي إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

في هذه الجلسة، سيستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية من السيد الأخضر الإبراهيمي، الممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان، وأعطيه الكلمة.

السيد الإبراهيمي (تكلم بالانكليزية): إنه لمن دواعي الفخر والشرف أن أقدم إحاطة إعلامية للمجلس مرة أخرى بشأن الحالة في أفغانستان. ويسرني ويشرفني بصورة خاصة أن أتكلم في ظل رئاستكم، سيدي، وأن أتمنى لكم شهرا ناجحا جدا في رئاسة مجلس الأمن.

ولعل الأعضاء يتذكرون أنني عندما تشرفت في المرة الأخيرة بتقديم إحاطة إعلامية إلى المجلس في شهر كانون الثاني/يناير، ذكرت أن عملية بون واجهت اختبارا حاسما هذا العام، وأن الحكومة كان عليها، في ظل خلفية من الشواغل الأمنية القائمة والمتزايدة، أن تحقق بدعم من المجتمع الدولي تقدما حاسما في مجالات رئيسية مثل المصالحة الوطنية، وبناء البنى الأمنية الوطنية، وإعادة البناء الوطني حتى تضمن نجاح العملية. واليوم، لا بد لي أن أؤكد من جديد وبإسهاب الشواغل التي أثرتها في كانون الثاني/يناير، ذلك أنه وإن كانت جوانب محددة من عملية بون تمضي قدما، فإن العملية في مجموعها تواجه تحديا نتيجة التدهور في البيئة الأمنية، الذي ينبثق عن المضايقة والتخويف اللذين يمارسان بشكل يومي، والنزاع بين الأعراق والفصائل، والزيادة في نشاط عناصر ذات صلة بطالبان وغلب الدين حكمتيار، والاقتصاد القائم على المخدرات. وتواجه العملية تحديا أيضا لكون أن المؤسسات الأمنية الوطنية يتصورها أفغان عديدون، وربما الأغلبية، بأنها لا تخدم المصالح الوطنية العريضة لشعب أفغانستان كله.

ودعوني أوجز مجالات بعض الأنشطة الرئيسية التي يجري القيام بها في أفغانستان في هذه الأيام. وسيرى الأعضاء أن مسألة الأمن تثار في كل مجال من المجالات.

في خطوة هامة إلى الأمام في اتجاه الوفاء بالإطار الزمني الموضوع في بون لعقد اللويا جيرغا الدستورية، افتتح أعمال اللجنة الدستورية أبو الأمة، الملك السابق ظاهر شاه

في ٢٦ نيسان/أبريل. واللجنة، التي تتكون من ٣٥ عضوا، من بينهم سبع نساء، تمثل التنوع العرقي والإقليمي والديني الشامل للشعب الأفغاني. وقد أعدت لجنة الصياغة التي أنشئت من قبل مشروع دستور أوليا ستقدمه قريبا إلى اللجنة بكاملها. وبعد ذلك، خلال أشهر الصيف، من المقرر أن تتشاور اللجنة مع الجماهير بشأن وجهات نظرها وطموحاتها المتعلقة بالدستور. وسيتطلب ذلك من أعضاء اللجنة أن ينقسموا إلى لجان فرعية تقوم بزيارة كل أجزاء البلاد وتعقد العشرات من الاجتماعات الموسعة وغير الموسعة مع الشيوخ، والزعماء الدينيين وقادة المجتمعات المحلية، والنساء، والمفكرين، والتجار والناس العاديين. وستدعم الأمم المتحدة تلك الأنشطة وتشارك فيها. ومن الواضح أن تلك الأنشطة تتطلب حدا أدنى من الأمن على الطرق وفي المدن والقرى في أفغانستان. وستضع اللجنة، على أساس ما تتوصل إليه من نتائج، مشروع دستور تقدمه إلى اللويا جيرغا الدستورية للنظر فيه والتصديق عليه، ونأمل أن يكون ذلك في تشرين الأول/أكتوبر. وبطبيعة الحال، سيتطلب اختيار المشاركين أيضا في اللويا جيرغا وعقد الجمعية النيابية نفسها توفير الأمن وغياب التخويف والمضايقة.

وستكون الانتخابات التي يتطلب إجراؤها أيضا بموجب اتفاق بون عملا كبيرا. ونحن بصدد إنشاء وحدة انتخابية تابعة لبعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان، وقد بدأ التخطيط المبكر لتسجيل الناخبين الوطنيين. ونظرا للمتطلبات الكبيرة لبناء المؤسسات وهو ما تواجهه الحكومة على كل الجبهات. فإن قدرة أفغانستان الانتخابية الخاصة بها ليست جاهزة الآن. وكما طلب الرئيس كرزاي في رسالته المؤرخة ١٥ شباط/فبراير إلى الأمين العام، سيكون على الوحدة الانتخابية التابعة للبعثة أن تقوم بدور مركزي طوال العملية الانتخابية كلها، بينما تساعد في الوقت نفسه على بناء قدرة هيئة إدارة الانتخابات المقبلة.

وستتطلب الانتخابات موارد كبيرة لأن التسجيل والاقتراع يجب أن يصلا إلى كل أفغاني له الحق في الانتخاب عبر البلاد وفي مناطق اللاجئين الرئيسية في الوقت المناسب وعلى نحو عادل. وحتى يتم تخطيط وتنفيذ المساعدة التي تقدمها البعثة بشكل فعال في كل مراحل العملية الانتخابية، ستتطلب وحدتنا الانتخابية عنصر تمويل مؤكد عن طريق الميزانية المقررة. ومع أن هذا العنصر كبير، إلا أنه سيشكل جزءا ضئيلا من التكلفة الشاملة للممارسة الانتخابية، وقد أعدت ميزانية تكميلية أكبر للتبرعات. وأحث المانحين والدول الأعضاء على تقديم الدعم الضروري لهذه الممارسة الأساسية، لأن التحضيرات الفعالة لا يمكن أن تبدأ إلا عندما تصبح الأموال متاحة.

وسيكون الأمن أكثر أهمية حتى بالنسبة لإعداد الانتخابات وتنظيمها. وستتطلب ممارسة التسجيل توظيف وتدريب حوالي ٣ ٠٠٠ أفغاني - من الرجال والنساء - الذين سيكون عليهم قضاء الوقت في كل منطقة من المناطق التي يبلغ عددها حوالي ٤٠٠ منطقة، وزيارة آلاف القرى. وكما هو الحال بالنسبة لمشاورات اللجنة الدستورية، لا يمكن القيام بتلك الممارسة إلا إذا توفر الأمن. وعلاوة على ذلك، فإن الانتخابات في كل مكان تفرق بين الناس وتخلق توترات. ولن تكون أفغانستان استثناء، وهنا، مرة أخرى، سيكون الأمن أساسيا.

ولقد اتخذت الحكومة خطوة إلى الأمام فيما سيكون جهدا طويلا لمراقبة زراعة الخشخاش التي تجعل من أفغانستان المورد الرئيسي للخشخاش في العالم. وهي تمر بالمراحل النهائية لإكمال استراتيجية وطنية مدتها عشر سنوات لمراقبة المخدرات، بمساعدة المملكة المتحدة باعتبارها دولة رائدة. وطلب الرئيس دعم كل وزارات الحكومة لهذه الخطة، التي تتضمن برامج لحوافز اقتصادية بديلة للمزارعين، وأيضا بناء قدرة الحكومة في مجال إنفاذ القانون الوطني. وغني عن البيان

أن الاقتصاد القائم على إنتاج الأفيون والمخدرات عامل مساهم في انعدام الأمن، وإذا لم يكبح، تكون له إمكانية تقويض الكثير من جهد بناء المؤسسات وحكم القانون في أفغانستان.

إن معدل عودة اللاجئين الذين يتلقون المساعدة إلى أفغانستان، مع أنه لا يصل إلى المستويات المسجلة خلال عودة اللاجئين الجماعية في العام الماضي، ازداد زيادة كبيرة مرة أخرى خلال شهر نيسان/أبريل. وتقدر الحكومة ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين أن ٦٠٠ ٠٠٠ أفغاني سيعودون هذا العام من باكستان، و ٥٠٠ ٠٠٠ من إيران، و ١٠٠ ٠٠٠ من بلدان أخرى.

وأحرز تقدم نحو الإحصاء الرسمي الوطني للسكان المطلوب القيام به بمقتضى اتفاق بون. وتتضمن المرحلة الأولى من الإحصاء خرائط مستكملة، وتحديد مكان كل بيت في أفغانستان وإدراجه في القوائم والقيام بإحصاءات سكانية أولية. وستكتمل تلك المرحلة الأولى على مستوى البلاد بحلول ربيع عام ٢٠٠٤، وستكون أساس التخطيط للمرحلة الثانية – الإحصاء الحقيقي – التي ستجمع طائفة عريضة من المعلومات على مستوى الأفراد وتقدم المعلومات السكانية والاجتماعية – الاقتصادية الضرورية للتخطيط والتنمية الوطنيين.

وفي دلالة مؤثرة على العزم والأمل، سجل افتتاح المدارس بتاريخ ٢٢ آذار/مارس رقما قياسيا بلغ من ٤ إلى ٥ ملايين طفل عادوا إلى المدارس، بدلا من ٣ ملايين طفل في العام الماضي. ووفرت وزارة التعليم، بدعم من منظمة الأمم المتحدة للطفولة ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، وأيضا من اليابان ومانحين آخرين الأدوات المدرسية لأكثر من ٤ ملايين طفل، ومعدات تعليم لـ ٥٠ ٠٠٠ مدرس بالتعليم الابتدائي. ووقعت عدة حوادث تمثلت في الإحراق المتعمد لمدارس البنات، قد تكون إما عملا تطرفيا أو تنافسا بين القادة المحليين، وربما الاثنين معا – ولكنها تتعارض مع رغبة معظم الآباء في أن يروا البنات والصبيان في المدارس على حد سواء.

أما في القطاع القضائي، فقد أتمت لجنة الإصلاح القضائي استعراضا لحالة الجهاز القضائي في ١٠ مقاطعات ومراكز حضرية رئيسية في أرجاء البلد. ويصب فريق الاستعراض التابع للجنة تركيزه على البنية الأساسية وأداء النظام القضائي الرسمي لوظيفته، بما في ذلك الموظفون، والإجراءات، ومراكز الإصلاح والاحتجاز، فضلا عن النظام القضائي غير الرسمي. ومن المتوقع أن يصدر التقرير النهائي الخاص بهذا الاستعراض قبل نهاية حزيران/يونيه، وسيوفر أساسا للمشاريع التي يُضطلع بها في عملية إصلاح القضاء، التي تقدم إيطاليا بوصفها الدولة المتولية قيادة هذا الجانب المساعدة فيها.

وفيما يتعلق بالإصلاح الإداري، أخذت سرعة التقدم نحو إصلاح الإدارة العامة تتزايد الآن، رغم بطئه حتى اليوم، ويُعزى ذلك إلى حد كبير لتنامي الدور الذي تقوم به لجنة الخدمة المدنية. ويجري العمل على قدم وساق في استعراض للقوانين الإدارية القائمة. وسيتيح هذا الاستعراض الأساس لتحديد الإطار القانوني ولتطوير نظام الإدارة، الذي سيتم على كلا الصعيدين المركزي ودون الوطني.

وتنتدب منظومة الأمم المتحدة في الوقت الراهن ١٤٠ موظفا لمختلف الهياكل الحكومية. وما فتئ الدعم المقدم من الأمم المتحدة يركز إلى درجة كبيرة على الوزارات وغيرها من الكيانات على الصعيد الوطني. وتدعم بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان مهام التخطيط ووضع السياسات التي تقوم بها وزارة الاستصلاح والتنمية الريفية. وتركز الوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة جهودها

على بناء قدرات الوزارات التنفيذية المناظرة لكل منها. كما يجري تعزيز النظامين المالي والمحاسبي على كل من الصعيدين المركزي وصعيد المقاطعات.

أما فيما يتعلق بالصندوق الاستئماني لتعمير أفغانستان، فقد قامت الحكومة الأفغانية في المنتدى الاستراتيجي الأفغاني الرفيع المستوى الذي انعقد في بروكسل في آذار/مارس ٢٠٠٣، بعرض ميزانية مجمّعة للبنود المتكررة وبنود التنمية قدرها ٢.٢ بليون دولار للسنة المالية ١٣٨٢، التي تمتد من ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٣ حتى آذار/مارس ٢٠٠٤. وتجاوزت التزامات المانحين في الوقت ذاته مبلغ ١,٩٥ بليون دولار. وهذا من الأمور المشجعة للغاية، رغم أنه ينبغي الإشارة إلى أنه سوف تلزم موارد إضافية للبنود الحيوية غير الممولة من الميزانية، كالانتخابات، التي نرى أنها ستتكلف نحو ٨٠ مليون دولار، والإجراءات المتعلقة بالألغام ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ولا تزال الحكومة تعتمد على أموال المانحين في تغطية تمويل حالات العجز في الميزانية المتكررة.

وإذا انتقلنا إلى التعمير بقدر أكبر من التعميم، فقد أتاح انتهاء الشتاء البدء في عدد من مشاريع إعادة الإعمار. ومن أبرز هذه المشاريع العملية الدولية الرامية لإصلاح الطرق الهامة والرئيسية. أما بالنسبة للطريق الذي يربط بين كابول وهيرات عن طريق قندهار، فتدعو الخطط إلى إنجاز الجزء الممتد من كابول إلى قندهار بحلول كانون الأول/ديسمبر من هذا العام، بينما يستمر العمل في الجزء الممتد من قندهار إلى هيرات. وبالمثل، يقوم اتحاد للمانحين الدوليين بتمويل الطريق الممتد من كابول إلى كندز والممتد من كابول إلى باكستان عبر جلال أباد.

وقد أحرز تقدم كبير في تنفيذ اثنين من المشاريع الفرعية الوطنية الرئيسية ذات الأولوية، هما البرنامج الوطني للعمالة الطارئة، وبرنامج التضامن الوطني. ويدعم البنك الدولي كلا هذين البرنامجين، اللذين يقصد بهما ضخ أموال الحكومة المركزية في الاقتصادات المحلية. وجار الانتهاء من المناقشات بغرض تنفيذ البرنامج الوطني للعمالة الطارئة الذي يتكلف ٧٥ مليون دولار، ويتوخى أولا، توفير فرص العمل المنتج لأشد فئات الشعب ضعفا، وثانيا، تطوير أرصدة الهياكل الأساسية من خلال طرق تعتمد على الأيدي العاملة، وذلك بالأخذ بنهج يتصدره القطاع الخاص. أما برنامج التضامن الوطني فقد بدأ رسميا في شهر نيسان/أبريل. وكانت الحكومة قد تلقت لدى الشروع فيه ما يزيد على ١١ مليون دولار لهذا البرنامج، الذي يرمي إلى تمكين المجتمعات المحلية من خلال تخصيص الأموال لأغراض التنمية لها مباشرة.

وفيما يتعلق بحالة حقوق الإنسان، تتخذ اللجنة الأفغانية المستقلة لحقوق الإنسان خطوات مشجعة لتوسيع نطاق برنامج عملها، وفتحت الآن مكاتب تابعة في هيرات وباميان ومزار شريف وجلال أباد وكارديز. وسيجري فتح مكاتب أخرى في القريب العاجل في قندهار وفيض أباد. واللجنة عاكفة، بمساعدة من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، في التحقيق بهمة في التقارير الخاصة بانتهاكات حقوق الإنسان في كافة أرجاء أفغانستان. وصدّقت أفغانستان أيضا في ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وقد بعث هذا بإشارة مشجعة إلى المدافعين عنها، سواء في داخل البلد أو خارجه، للقيام بمزيد من تعزيز حقوق المرأة في أفغانستان وحمايتها. كما أن من الأمور الإيجابية، إقرار السلطة الأفغانية الانتقالية قانونا جديدا يمنح الأفغان حق عقد الاجتماعات العامة أو الإضرابات. كما صدقت أفغانستان على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

غير أنه رغم التقدم التدريجي المحرز في بعض المناطق، لا تزال حالة حقوق الإنسان التي يواجهها الأفغان في أنحاء البلد خطيرة. ففي هيرات، تحقق البعثة في حالات يدّعى فيها ارتكاب الإعدام بإجراءات موجزة، والاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي، واستمرار الترهيب السياسي للصحفيين والجهات الفاعلة في المجتمع المدني. وقد تعرضت عدة نساء مشاركات في احتفالات اليوم الدولي للمرأة للضرب في لغمان على أيدي جماعات مسلحة يُدعى ارتباطها بالسلطات، وتلقت رئيسة إدارة شؤون المرأة في لغمان عدة تهديدات بالاعتداء على حياتها، ربما كانت من فلول الطالبان، تنذرها بوقف جميع الأنشطة في المقاطعة. علاوة على ذلك، تأكدت التقارير عن تعرض المندوبات في اجتماع الويا جيرغا الطارئ للتخويف.

أما في الشمال، وخاصة في مقاطعتي فرياب وجوزجان، فقد أدى القتال وانعدام الأمن إلى تجدد نزوح أُسر البشتون إلى قندهار ومخيم المشردين داخليا في زارا دشت إلى الجنوب. وحال القادة المحليون في مقاطعة تاكهار دون عودة أسر البشتون إلى قراها، بينما يجري منع البشتون شمالي مقاطعة كندز من زراعة أراضيهم، مع تهديدهم بالتشريد القسري. وتحاول السلطة الانتقالية ولجنة حقوق الإنسان، وبعثة تقديم المساعدة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ولجنة العودة المعنية بالشمال مد يد المساعدة في حل حالات التوتر من هذا القبيل. بيد أن استمرار الافتقار إلى الأمن وعدم وجود مؤسسات قضائية فعالة بالدولة لا يزالان للأسف القاعدة بدلا من الاستثناء. ولن تمكّن هذه الأوضاع القادة وموظفي الحكومة المحليين من الإفلات من العقاب على تصرفاتهم فحسب، بل تنذر بتقويض عملية السلام التي ما زالت هشة وثقة الأفغان في هذه العملية.

وليست هذه للأسف قائمة حصرية بانتهاكات حقوق الإنسان على مدى الفترة المشمولة بالتقرير. وكثيرا ما تعرب المنظمات الدولية لحقوق الإنسان والنشطاء في هذا المجال عن غضبها الشديد إزاء حالات الانتهاكات الجسيمة وإدانتها لها. كما تعرب عن الإحباط إزاء ما يبدو من عدم اتخاذ إجراءات لعلاج هذه الحالة. ومن الواضح أننا نرحب بهذا الاهتمام ونشارك في هذه المشاعر كل المشاركة. بيد أن من المهم الإشارة هنا إلى عدم وجود علاج سريع في هذا المجال. ويتمثل الطريق الصحيح الذي يتعين اتخاذه في العمل بإصرار وصبر على مساعدة أفغانستان في بناء الأدوات والمؤسسات التي ستتيح لها وضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان، وإنشاء شرطة وطنية وجيش وطني، وإحياء النظام القضائي وكفالة سيادة القانون، ومساعدة اللجنة الأفغانية المستقلة لحقوق الإنسان بأن تصبح جهاز المراقبة المتمتع بالاحترام والفعالية الذي يحتاج البلد إليه.

إن الأمن، الذي يلقي ظلا كثيفا على عملية السلام برمتها، بل وعلى مستقبل أفغانستان برمته، مسألة أساسية. وقد ظلت الحالة الأمنية موضوعا ثابتا في إحاطاتي الإعلامية التي أقدمها إلى المجلس، ومن دواعي الأسف، كما ذكرت آنفا، أن يتعين عليَّ إبلاغ الأعضاء بأن الحالة الأمنية لا تزال غير مستقرة وغير كافية في معظم أنحاء أفغانستان. فالتناحرات بين الفصائل والزعماء المحليين، والإفلات من العقاب فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان والمضايقات اليومية التي يتعرض لها المواطنون الأفغان العاديون من الزعماء ومن قوات الأمن المحلية، أصبحت أمورا عادية جدا.

وعلاوة على ذلك، تشن الآن أيضا العناصر المعادية للحكومة المركزية ولمن يناصرونها هجمات شبه يوميه. وظلت قوات يعتقد أنها مرتبطة بالطالبان والقاعدة وبحكمتيار تصاعد عملياتها ضد التحالف وضد الجيش الأفغاني والأهداف غير العسكرية في جنوب البلد وفي جنوبه الشرقي وفي شرقه. وفي ٣ أيار/مايو، قُتل عضو وطني في منظمة غير حكومة لإزالة الألغام وأصيب آخر بجروح

خطيرة عندما أُطلقت النار على العربة التي يستقلانها للعمل على الطريق العام بين كابل وقندهار، في محافظة ورداك. وتجري السلطات المحلية تحقيقا في الحادثة. إن الأشخاص الذين يستهدفون هؤلاء الأبطال العاملين في مجال إزالة الألغام ليسوا أعداء للحكومة الأفغانية أو التحالف، وليسوا أجانب. إنهم أعداء للمزارعين الأفغان الذين ينتظرون تطهير مزارعهم من الألغام، والأطفال الأفغان الذين يريدون أن يلعبوا من دون أن تتعرض حياتهم للخطر. بل إن الأشخاص الذين يهاجمون العاملين في مجال إزالة الألغام أعداء للأمة الأفغانية جمعاء.

وحدثت توترات وصدامات في الأسبوع الأخير من نيسان/أبريل في محافظة زابول، ولكن لم تتضح بعد أسباب العنف. وفي أوائل نيسان/أبريل، أُغتيل زعيم قبلي بارز، هو أخوندزاده جيلاني خان؛ ويعتقد معظم الناس أن الطالبان كانت مسؤولة عن اغتياله بسبب علاقته الوثيقة بالرئيس كرزاي. وبعد أسبوع قُتل أحد أقرباء حاكم قندهار مع أحد حرسه، ويشتبه أن وراء العملية مقاتلين تابعين للطالبان، ليسوا في داخل أفغانستان وإنما في مدينة شامان الباكستانية الواقعة على الحدود. وتتعرض قوات التحالف لهجمات منتظمة، وقُتل أربعة من أفرادها في الأسابيع الأخيرة. وقُتل أفراد آخرون كثيرون من قوات الأمن الأفغانية الإقليمية في الجنوب في القتال والهجمات التي تشن على مواقع حراستهم.

وفي ٦ آذار/مارس أصيبت عربتان تابعتان للقوة الدولية للمساعدة الأمنية في أفغانستان بمتفجرات أشعلت من بعيد، وأدت إلى قتل أحد المترجمين التابعين للقوة الدولية وجرح أحد الجنود. وأظهر الجهاز المستخدم مستوى من التعقيد لم ير من قبل في هذا النوع من الحوادث في أفغانستان. وفي نهاية آذار/مارس أصيب مجمع مقر القوة الدولية في العاصمة بضربة مباشرة من قذيفة ولكن من حسن الطالع أنه لم تقع إصابات. وبعد تسعة أيام من ذلك، وقعت صواريخ قريبا من مجمع آخر تابع للقوة الدولية في المدينة، وفي ١٣ نيسان/أبريل انفجرت عبوة ناسفة بينما كانت عربتان تابعتان للقوة تمران على الطريق. ومرة أخرى كانت القوة الدولية محظوظة للغاية في ألا تلحق أي إصابات بأفرادها – ونحن أيضا كنا محظوظين.

وبلغ التهديد الذي تشكله هذه العناصر للمجتمع الدولي مداه بحادث القتل المريع الذي تم ببرود وراح ضحيته عامل تابع للجنة الصليب الأحمر الدولية في أواخر آذار/مارس – وهو أول حادث قتل من هذا النوع يتعرض له أجنبي منذ عام ١٩٩٨. وتلا هذا الحادث بفترة وجيزة مقتل أجنبي آخر، هو زائر إيطالي، في محافظة زابول. والواقع أن عددا متزايدا من الهجمات يوجه إلى منظمات المعونة الأجنبية وإلى الأمم المتحدة. ففي ١٦ نيسان/أبريل ألقيت قنبلة على مجمع منظمة الأمم المتحدة للطفولة في جلال أباد. وبعد ثمانية أيام قذف جهاز متفجر إلى داخل مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة، أيضا في جلال أباد. ومن حسن الطالع أن هاتين الحادثتين لم تسفرا عن إصابات. وفي ٢٢ نيسان/أبريل تعرضت مركبة تابعة لبرنامج الأمم المتحدة المتعلق بالألغام لوابل من نيران الأسلحة الصغيرة على الطريق المؤدي من كابل إلى جلال أباد في موقع ليس بعيدا عن كابل، بالقرب من ممر ساروبي، فجُرح اثنان من ركاب المركبة الثلاثة. وأطلقت النار على الأشخاص الذين حاولوا مساعدة موظفي الأمم المتحدة لمنع أولئك الأشخاص من مساعدة الجرحى.

وإذ تتزايد خطورة هذه الهجمات على المنظمات غير الحكومية والدولية، يتزايد الضغط لتعليق أو سحب العمليات. وتقوم لجنة الصليب الأحمر الدولية وعدد من المنظمات غير الحكومية فعلا بتخفيض عملياتها في الجنوب، الأمر الذي تكون له عواقب مباشرة على البرامج الرئيسية

التي توفر الدعم للسكان المحليين. وتقوم الأمم المتحدة حاليا بإجراء استعراض حاسم لعملياتها وتدابيرها الأمنية. وأوضحنا أنا وزملائي للحكومة والمجتمع الدبلوماسي في كابل أنه على الرغم من أننا لن نكون في حالة هلع، فإننا قطعا لن نكون غير مسؤولين. سنواصل عملياتنا في جميع المناطق، حيثما أمكن وبأقصى قدر ممكن، ولكننا لا نستطيع بالطبع ضمان أن تحافظ الأمم المتحدة والمنظمات المدنية الأخرى ومنظمات المعونة على مستويات عملياتها الحالية إذا لم يُكفل الأمن لموظفيها. ونتوقع تحسن تبادل المعلومات بين الأمم المتحدة والتحالف والسلطات الحكومية واتخاذ تدابير معززة لتحسين الأمن في الأماكن التي يعمل فيها موظفو المعونة المدنيون.

يضطلع جيران أفغانستان بدور حاسم في المساعدة على ضمان صون الأمن في البلد، والإعلان الذي وقعوا عليه في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ تعبير هام عن تضامنهم في ذلك الصدد. ولعل أعضاء المجلس يعلمون أن هناك تقارير مزعجة عن عبور عناصر عدائية للحدود الشرقية والجنوبية إلى داخل أفغانستان. وأعربت باكستان عن استعدادها المستمر للتصدي لهذه المشكلة، ونشر قواتها المسلحة على المناطق الحدودية مثال ملموس لهذا الاستعداد. وقد تشرفتُ بمقابلة الرئيس مشرف في آذار/مارس ، وأكد لي من جديد دعمه القوي للرئيس كرزاي وحكومته. وأعرب أيضا عن استعداده لمناقشة جميع المسائل والتعاون الكامل مع السلطات الأفغانية، ولا سيما في مجال الأمن. وفي ٢٢ نيسان/أبريل زار الرئيس كرزاي إسلام أباد. وأعتقد أن محادثاته مع الرئيس مشرف جرت في الوقت المناسب، وكانت هامة ومفيدة للغاية لتعزيز العلاقات الأخوية والتعاون بين البلدين. وآمل مخلصا أن يجري باستمرار تعزيز تلك العلاقات وجميع علاقات أفغانستان الثنائية الإقليمية الأخرى بغية حماية الأمن الهش في البلد.

ويزيد من سوء انعدام الأمن أيضا استمرار الصدامات بين الفصائل. إذ أسفرت الحوادث الأخيرة التي وقعت في محافظتي بادغيس وفارياب عن أكثر من ٥٠ قتيلا. ووفقا للتقارير الواردة، غرق أكثر من ١٥ امرأة وطفلا من بالا موغراب، في بادغيس، في نهر أثناء فرارهم من مهاجميهم، بينما نُهبت المنازل والمتاجر في قرى المنطقة في نمط متواصل من أنماط انتهاكات حقوق الإنسان، يستهدف عنصر البشتون في المنطقة. وفي ميمنة اندلع القتال بين فصيلي جومبش وجاميات مرة أخرى، في مظهر جديد من مظاهر تنافسهما على الهيمنة في الشمال، الأمر الذي أدخل الرعب في قلوب السكان. والإفلات من العقاب الذي يتمتع به مرتكبو هذه الجرائم يهدد بتقويض موثوقية عملية السلام والدعم الذي تتمتع به الحكومة.

ومن الواضح أن الحل النهائي لهذه المشاكل يتوقف على إنشاء قوات أمنية أفغانية قادرة على كفالة السلم.

وقد وضع الخطاب الأخير الذي وجهه الرئيس كرزاي إلى الأمة الأفغانية إصلاح القطاع الأمني مرة أخرى بقوة من لب جدول أعمال حكومته. وأعلن الرئيس ٢٢ حزيران/يونيه موعدا لبداية برنامج لنزع السلاح وتسريح المقاتلين وإعادة الإدماج يتم تنفيذه من خلال برنامج البدايات الجديدة الأفغاني الذي يدعمه المجتمع الدولي، مع وجود الحكومة اليابانية والأمم المتحدة في الصدارة. وسيشمل البرنامج المزمع لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الضباط والجنود الذين يعملون حاليا في تشكيلات عسكرية تحت إشراف وزارة الدفاع بحد أقصى لا يتجاوز ١٠٠ ٠٠٠ شخص.

ولكن قبل بداية برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ينبغي تنفيذ نص وروح المرسوم الرئاسي المؤرخ ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ بشأن تشكيل

الجيش الوطني فيما يتعلق بإصلاح وزارة الدفاع، فضلا عن هياكل وزارة الداخلية وأجهزة الاستخبارات. وقد تم إحراز تقدم يدعو للتشجيع في بناء جيش وطني جديد وجهاز للشرطة الوطنية بمساعدة الولايات المتحدة وألمانيا بوصفهما دولتين رائدتين. لكن هذه الجهود والبرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لا يمكن أن تنجح إلا إذا كانت هناك ثقة بين جميع الأفغان بأن الهياكل الأمنية الجديدة ستكون أبوابها مفتوحة أمامهم وستخدم مصالح الأمة برمتها. وتمثل التعيينات الأخيرة في وزارة الدفاع بداية خجولة لكنها جديرة بالترحيب نحو معالجة الخلل الطائفي في هذه المؤسسة الأمنية الرئيسية، لكن هناك حاجة إلى المزيد من العمل قبل أن يقبل معظم الأفغان المؤسسات الأمنية بوصفها مؤسسات وطنية حقا.

وهناك أيضا مسؤولية كبيرة تقع على كبار قادة الجيش الأفغاني، الذين تجمعوا في كابل يومي ١٩ و ٢٠ نيسان/أبريل من جميع أنحاء البلد لمناقشة بناء جيش وطني جديد. ويجب أن تقرن تعبيراتهم الشفوية لمساندة تشكيل جيش جديد متعدد الأعراق بأفعال لتسريح القوات الخاصة بهم لضمان أن يكون الجيش الجديد تحت السيطرة المدنية، وأن يكون أداة القوة الوحيدة المتبقية في البلد. وعلى قادة الفصائل أن يواجهوا مسؤولياتهم إذا أرادوا أن يصبحوا جزءا من أفغانستان. ومن أجل هذا الهدف، عليهم أن يتخلوا بصورة فعالة عن أساليبهم القديمة، إذ لا يمكن أن يكون هناك مجال في أفغانستان الجديدة هذه للجيوش الخاصة، وللسجون الخاصة، وللاحتجازات التعسفية، وللوحشية، وللفساد، وللتمييز على الأسس الطائفية أو أي أسس أخرى. وأعتقد أن شركاء أفغانستان، بدءا بجيرانها – لكن ليس حصرا عليهم – لا بد أن يبينوا، بعبارات قاطعة، أن المجتمع الدولي لن يتعامل مع قادة الفصائل مهما كانت الألقاب الرسمية التي يحملونها، ويجب علينا جميعا، أن نوضح أننا لا نتعامل إلا مع حكومة الرئيس كرزاي ومع الموالين لتلك الحكومة بالأقوال والأفعال على السواء.

ولا يمكن أن يتوقع من المؤسسات الأمنية الناشئة، في أي وقت قريب أن توفر الأمن المطلوب بصورة بالغة. إن تطوير مؤسسات أمنية جديدة بعد أن مزقتها فترة أكثر من عقدين من الحرب الشريرة عملية تستغرق وقتا طويلا وشاقة. وهناك فرضية أساسية منذ وقت انعقاد مؤتمر بون، بأن عملية بون تحتاج إلى أن تعززها بيئة أمنية متحسنة. وكان التركيز خلال العام الأول لعملية السلام منصبا على العاصمة كابل، حيث وفر تواجد القوة الدولية للمساعدة الأمنية خلال فترة الـ ١٦ شهرا الماضية الاستقرار الضروري لعقد مجلس اللويا جيرغا الطارئ ولبداية إعادة بناء مؤسسات الحكومة المركزية. لكن الآن لا بد أن تشهد بقية البلد المزيد من الأمن، حتى لا يتبدد بصورة خطيرة الدعم المتعهد بتقديمه للحكومة ولعملية بون. ويجب أن تكون المراحل القادمة لعملية بون بطبيعتها واسعة القاعدة، بحيث تشمل البلد بأسره. إن التسجيل للانتخابات هذا العام، وإجراء الانتخابات في عام ٢٠٠٤، وعملية التشاور والنقاش الوطني عن إعداد دستور جديد أعمال تقتضي توفير الأمن الكافي في جميع أنحاء أفغانستان. ولا يمكن أن ينجح نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وهي نفسها شرط مسبق لإجراء انتخابات حرة ونزيهة، إذا تبددت الثقة المحلية بسبب انعدام الاستقرار والأمن.

وبالنظر إلى هذا، أود أن أطلب من المجلس مرة أخرى أن ينظر بعناية فيما هو متاح من تدابير دولية للمساعدة في ضمان الأمن المطلوب لتحقيق تقدم فعال في عملية بون. وأظهرت القوة الدولية للمساعدة الأمنية فعاليتها في كابل، لكننا رأينا من مجموعة الحوادث التي حصلت هناك مؤخرا أن انعدام الأمن سيزحف إلى العاصمة. وقد دعا الأمين العام وأنا بالذات إلى توسيع القوة الدولية للمساعدة

الأمنية إلى خارج كابل وأعتقد أن ذلك ما زال جزءا من الاستجابة الممكنة لمسألة توفير الأمن لعملية بون. وأعتقد أيضا أن أفرقة إعادة الإعمار على مستوى المقاطعات التي نشرها التحالف يمكنها أن تضطلع بدور هام في التصدي لمشكلة الأمن.

كذلك، يمكن معالجة انعدام الأمن في المقاطعات بصورة أفضل بتواجد معزز للشرطة الأفغانية. ويضيف وزير الداخلية الجديد، علي أحمد جلالي، طاقة جديدة إلى البرنامج الممتاز الذي وضعته ألمانيا، بوصفها الدولة الرائدة في تشكيل الشرطة الوطنية وقد أقر رئيس الجمهورية هيكلا جديدا لوزارة الداخلية، لتنسيق المؤسسة وإنشاء خط أكثر فعالية ووضوحا للقيادة والتحكم بين كابل والمقاطعات. كما يركز جميع وظائف الشرطة في إطار وزارة الداخلية. ويجري العمل لإنشاء دورية للطرق الرئيسية ستوفر الأمن على امتداد الطرق في أفغانستان. ويأمل الوزير كذلك تشكيل قوة شرطة للرد السريع يمكن نشرها بسرعة في أي جزء من البلد. وقد خضع هذا المفهوم للاختبار بالفعل في ميمانا، حيث نشرت قوة صغيرة لتوفير وجود أمني محايد في أعقاب القتال الذي نشب بين الفصائل الذي أشرت إليه قبل قليل.

لكن هذه المبادرات القيمة تتطلب أموالا، وإن مستوى التزامات المتبرعين لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني للقانون والنظام في أفغانستان، لتمكين وزارة الداخلية من تعزيز الشرطة الأفغانية بصورة فعالة، مستوى غير كاف حتى الآن. فمن الـ ١٢٠ مليون دولار التي يتوقع أن يغطيها الصندوق الاستئماني حتى حزيران/يونيه من العام القادم، لم يدفع للصندوق حتى الآن سوى ١١ مليون دولار، كما تم التعهد بمبلغ ٣٥ إلى ٤٠ مليون دولار إضافي.

وأعتقد أن المجلس سيوافق على أن عملية بون لا يمكن أبدا التوقع بأنها يسيرة. إن التردد والشك والإحباط والنكسات جزء من ذلك المسعى. وقد أحرز حتى الآن تقدم كبير، إذا أخذت في الاعتبار حالة البلد بعد ثلاثة عقود من انعدام الاستقرار، مع أكثر من عقدين من الحرب الأهلية الوحشية. ولكن لا بد لنا الآن أن نكون حريصين على أن نمنع التهديدات الحالية لعملية السلام وزيادة عدد الأفغان الساخطين على حالة بلدهم من أن تقوض هذا التقدم وما زالت فوائد السلام تتركز بصورة كبيرة في كابل كما لا يزال عائد السلام بعيد المنال للغالبية العظمى من الأفغان.

وكما شددت اليوم، هناك بوادر كثيرة على أن الحالة الأمنية في جميع أنحاء أفغانستان تتدهور بينما المراحل التالية لعملية بون تحتاج إلى تحسينها. وهناك خطر حقيقي لكن يمكن تفاديه بأنه يمكن تأخير عملية بون إذا لم يبسط الأمن إلى الأقاليم، وأن الأفغان سيفقدون الثقة في الحكومة المركزية إذا لم تتمكن من حمايتهم. وبالإضافة إلى ذلك، لا يمكن تحقيق المزيد من التقدم في فراغ أمني، وإذا لم يحصل ذلك، سيتعاظم الاستياء. كذلك ما فتئ انعدام الأمن يعوق إعادة الإعمار والانتعاش في الجنوب وغيره من المناطق، وهذا سيسهم، في حلقة مفرغة، في المزيد من الاستياء، والمزيد من الجريمة، وبالتالي، في المزيد من انعدام الأمن.

ويمكن للحكومة، بل ويجب عليها، أن تقوم بنصيبها من أجل معالجة هذا الأمر. وثمة عنصر رئيسي في تحقيق ذلك هو إنجاز إصلاحات تكفل لجميع الأفغان أن يتمكنوا من دعم مؤسسات الحكومة والشعور بالمسؤولية عن حماية تلك المؤسسات. ولمساعدة عملية السلام، يجب إتاحة المجال السياسي والفرص المتساوية لمن لا يعارضون العملية ولمن يلتزمون بالوسائل الخالية من العنف، بغض النظر عن انتمائهم السياسي أو العرقي. وأينما توجد مجموعات تشعر بأنها أقصيت عن عملية السلام تكون هناك أرض خصبة لدعم الملتزمين بالمعارضة المصحوبة بالعنف. لذا فإن تهيئة

الظروف الضرورية لمشاركة وطنية حقيقية في تلك العملية خلال الأشهر المقبلة تكتسي أهمية قصوى.

وأعتقد أن الرئيس كرزاي وزملاءه في الحكومة يدركون تماما أن هذا الشعور السائد على نطاق واسع بعدم المساواة والتمييز لأسباب عرقية أو غيرها ينبغي تصويبه بشكل عاجل. وتناول الرئيس كرزاي تلك النقطة بشكل قوي جدا في خطاب ألقاه الأسبوع الماضي أمام مجلس الزعماء الدينيين. فلقد ذكّر مستمعيه بصفة خاصة، والبلاد بصفة عامة، بأنه يجب أن يكون هناك مجال للجميع في العملية السياسية، بمن فيهم الذين يحتمل أن عملوا في نظام طالبان، إذا كانوا حقا يدعمون السلام والوحدة الوطنية. ويجب على الرئيس والوزراء أن يتخذوا إجراء الآن. وآمل كثيرا أن يقوم مجلس الأمن وجيران أفغانستان والمجتمع الدولي بمجمله وكل من يعمل منا في الميدان مع الشعب الأفغاني بالإسهام الكامل في دعم هذا المجهود الرئيسي في هذا الوقت الحرج جدا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد الإبراهيمي على إحاطته الإعلامية الوافية للمجلس، وكذلك على كلماته الطيبة الموجهة إلي.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أود الآن دعوة أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٠٥.